وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب
زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا اذا كانت الكتابة قد انقضت ويجوز
ان يكون حالا الا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه
ملتبس بها مستديم لها فلانقضاء جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه
بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال
واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول
ظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة
بيان فقال واما المنفي اي واما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته
على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان
لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو
ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم
وغيرها اي غير لما مثل لم ولا لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل
استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان
التكلم كقولهم لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان
الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند
عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب
زيد امس ولكنه ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة
التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى
في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب
افاد استغراق النفي لجميع اجزاء زمان الماضي وذلك لانهم ارادوا
ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض

نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق
التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا
ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب
واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون
الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك
ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار
بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود
يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه
وجود عقيب وجود ووجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار
العدم فانه عدم فلا يحتاج الى سبب وجوده بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل
في الحوادث العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود
يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال
ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان
الاصل في النفي الاستمرار حصلت من الاطلاق الدلالة على المقارنة
وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه
منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور
جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة
الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة
لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على
بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجع على ما ابتدأ عليه
ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي المشهور ايضا

King Saud University 1957
Copyright © King Saud University